الأمم المتحدة

S/2005/440

مجلس الأمن

Distr.: General
7 July 2005
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ٧ تموز/يوليه ٢٠٠٥ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

يشرفني بالإشارة إلى قرار مجلس الأمن ١٥٧٥ (٢٠٠٤) المؤرخ ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، أن أحيل إليكم الرسالة المرفقة المؤرخة ١٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٥، التي تلقيتها من الأمين العام والممثل السامي للسياسة الخارجية والأمنية المشتركة لمجلس الاتحاد الأوروبي، التي يحيل بها تقرير عن أنشطة بعثة الاتحاد الأوروبي العسكرية في البوسنة والهرسك، الذي يغطي الفترة الممتدة من ١ آذار/مارس إلى ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٥ (انظر المرفق).

وأكون ممتنا لو تكرمتم بإطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذه الرسالة ومرفقها.

(توقيع) كوفي **عنان**

130705 130705 05-41317 (A)
0541317

المرفق

رسالة مؤرخة ١٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٥ موجهة إلى الأمين العام من الأمين العام والممثل السامي للسياسة الخارجية والأمنية المشتركة للاتحاد الأوروبي

عملا بأحكام قرار مجلس الأمن ١٥٧٥ (٢٠٠٤)، أرفق طيه التقرير الثاني من التقارير التي تعد كل ثلاثة أشهر عن أنشطة بعثة الاتحاد الأوروبي العسكرية في البوسنة والهرسك (انظر الضميمة). ويغطي التقرير الفترة الممتدة من ١ آذار/مارس إلى ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٥. وأكون ممتنا لو تكرمتم بإحالة هذا التقرير إلى رئيس مجلس الأمن.

(توقيع) خافيير **سولانا**

ضميمة

تقرير الأمين العام والممثل السامي للسياسة الخارجية والأمنية المشتركة للاتحاد الأوروبي عن أنشطة بعثة الاتحاد الأوروبي العسكرية في البوسنة والهرسك

مقدمة

١ - يغطي التقرير الفترة الممتدة من ١ آذار/مارس إلى ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٥.

٢ - طلب مجلس الأمن في القرار١٥٧٥ (٢٠٠٤)، الذي اعتمده في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، إلى الدول الأعضاء التي تتصرف من خلال الاتحاد الأوروبي أو بالتعاون معه موافاة المجلس، كل ثلاثة أشهر على الأقل، وعن طريق القنوات المناسبة بتقرير عن أنشطة بعثة الاتحاد الأوروبي العسكرية في البوسنة والهرسك. وهذه الوثيقة هي ثاني تقرير من هذا القبيل يقدم إلى المجلس.

الخلفية السياسية

٣ - ظل الوضع السياسي والعسكري في البوسنة والهرسك مستقرا عموما خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وإن كانت قد وقعت بعض الأحداث المعقدة.

٤ - وفي ٢ آذار/مارس، وجه المدعي العام للبوسنة والهرسك الاتهام إلى د. دراغان كوفيتش، العضو الكرواتي البوسني في مجلس رئاسة البوسنة والهرسك، لإساءته استخدام سلطات منصبه/سلطته الرسمية، ولصلاته بالجريمة المنظمة بوصفه وزير المالية السابق في البوسنة والهرسك. وأكدت محكمة الدولة الاتهام في ١٠ آذار/مارس. وكان من رأي المجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ السلام أنه يتعين تأكيد الاتهام، ونظرا لتشديد المجتمع الدولي منذ أجل طويل على رفع المعايير المطبقة في الحياة العامة، وإحساس الجماهير في البوسنة والهرسك بأن الفساد متأصل بين الكوادر السياسية، فإن المجلس التوجيهي يتوقع من د. كوفيتش أن يستقيل وإن كان يقر في جميع الأوقات بحقه في افتراض البراءة. و بيَّن الرئيس كوفيتش نيته بعدم التنحي، فقرر لذلك لورد أشداون، بوصفه الممثل السامي، إقصاءه من منصبه في ٢٩ آذار/مارس. وتم استبعاد الرئيس كوفيتش بهدوء نسبي، دون أي عرقلة كبيرة لسير شؤون الحكم أو عملية الإصلاح، وفي ٩ أيار/مايو أقر مجلس الشعب في البوسنة والهرسك تعيين إيفو ميرو يوفيتش بوصفه العضو الكرواتي الجديد في مجلس الرئاسة.

٥ - وفي ١٦ نيسان/أبريل، تعطل احتفالان لالتحاق المجندين في جمهورية سربسكا بالخدمة بسبب ما أبداه الصرب البوسنيون من مشاعر قومية. والاحتفالان هما أول احتفالين من هذا القبيل يجري تنظيمهما في جمهورية سربسكا وترفرف فيهما أعلام البوسنة والهرسك ويؤدى فيهما القسم الوطني الذي يتضمن التزاما بالدفاع عن البوسنة والهرسك، يتم التعهد به وفقا لقانون الدفاع للبوسنة والهرسك الذي تم سنه في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣. وفي أحد الاحتفالين، في مانياتشا، استعاض ٥٥١ من المجندين، في تساوق، عن عبارة ''البوسنة والهرسك'' وأحلوا محلها عبارة ''جمهورية سربسكا'' وذلك عند إلقائهم العام للقسم، ورفض ٩٩ منهم بعد ذلك التوقيع على القسم بصيغته الصحيحة. وكان للتغطية الإعلامية لاحتفال مانياتشا تأثير كبير على الجمهور في البوسنة والهرسك، أدى إلى إثارة تساؤلات عن الولاء الدستوري للجزء الصربي البوسني من القوات المسلحة للبوسنة والهرسك، ومدى المقدرة والمهارة المهنية للقيادة فضلا عن تقويض الثقة في مدى إمكانية الاعتماد على العنصر التابع لجمهورية سربسكا في القوات المسلحة. وأجري تحقيق، لكن التقرير الصادر في ٦ أيار/مايو ترك عددا من الأسئلة الهامة بلا إجابة. وعلاوة على ذلك، اقتصرت التدابير التصحيحية المقترحة على إجراءات لتوجيه اللوم وإجراءات تأديبية ضد ١١ من الأفراد في الرتب الدنيا. وأهاب كل من الممثل السامي والممثل الخاص للاتحاد الأوروبي، وقائد بعثة الاتحاد الأوروبي العسكرية في البوسنة والهرسك، والممثل العسكري الأقدم لمنظمة حلف شمال الأطلسي، بمجلس رئاسة البوسنة والهرسك أن يكفل محاسبة القادة الأقدم على النحو المناسب.

٦ - وعلى الجانب الإيجابي، ومنذ قيام رئس الوزراء ترزيتش والممثل السامي والممثل الخاص للاتحاد الأوروبي بإنشاء فريق الرصد التابع للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة في أوائل شباط/فبراير، تم تقديم تقارير عن ٥٠ نقطة إجرائية. ويجري حاليا فريق عامل مشترك بين مكتب رئيس الوزراء والممثل الخاص للاتحاد الأوروبي ومكتب الممثل السامي متابعة للتقدم المحرز بشأن المسائل المتبقية المتعلقة بالمحكمة. ويشرف هذا الفريق العامل على الجهود المستمرة التي تبذلها الدولة ووكالات إنفاذ القانون والأمن في الكيانين من أجل التعاون التام مع المحكمة. وقد تحسن تعاون جمهورية سربسكا مع المحكمة تحسنا كبيرا، لكنه ينبغي مواصلة الضغط إلى أن يتم نقل جميع المتهمين المتبقين ومن بينهم كاراديتش وملاديتش، إلى لاهاي.

عملية الاتحاد الأوروبي لتحقيق الاستقرار والانتساب

٧ - أحرزت البوسنة والهرسك تقدما يستحق الثناء في الأشهر الأخيرة في عدد من مجالات الإصلاح ذات الأولوية في دراسة الجدوى للمفوضية الأوروبية. ولا تزال هناك مع ذلك مجالات متعددة تكتنفها صعوبات يلزم إحراز مزيد من التقدم فيها لكي يكون في إمكان المفوضية الأوروبية أن ترى أنه جرى إحراز تقدم كبير في جميع المجالات الستة عشرة ذات الأولوية للإصلاح. ولا يزال التعاون مع المحكمة يمثل شرطا أساسيا وإن كانت الأحداث الأخيرة تشكل خطوة أولى مشجعة. وتمثل إعادة تشكيل هياكل الشرطة وإنشاء شبكة موحدة عامة للبث الإذاعي العقبتين الرئيسيتين على طريق البوسنة والهرسك للحصول على توصية إيجابية من المفوضية الأوروبية فيما يتعلق باتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب.

٨ - وفي ١٦ أيار/مايو عانت المفاوضات المتعددة الأطراف بشأن إعادة تشكيل هيكل الشرطة من نكسة خطيرة عندما رفض قادة حزب جمهورية سربسكا الموافقة على مناطق لضبط الأمن تعبر خط الحدود المشتركة بين الكيانين وبالتالي تلبي شرط الاتحاد الأوروبي بأن يجري تحديد مناطق ضبط الأمن على أساس يخدم المهمة الوظيفية. ورفضت الجمعية الوطنية لجمهورية سربسكا هذا الشرط مرة ثانية في جلستها الاستثنائية المعقودة في ٣٠ أيار/مايو، وأصرت على أن أي نموذج لتنظيم (إعادة تنظيم) مناطق الشرطة المحلية بحيث تعبر خط الحدود المشتركة بين الكيانين غير مقبول. وتطلب دراسة الجدوى إجراء ''إصلاح لهيكل الشرطة بغية ترشيد خدمات الشرطة''. ويتعين أن يتوصل القادة السياسيون في البوسنة والهرسك إلى اتفاق شامل يتسق مع مبادئ الاتحاد الأوروبي وهي أنه: يجب أن يعهد بجميع الاختصاصات التشريعية والمتصلة بالميزانية المتعلقة بالشرطة على مستوى الدولة، وأن تطبق في مناطق وظيفية بحيث يمكن الاضطلاع بمهام الشرطة على نحو كفؤ من الناحية الفنية؛ ويجب ألا يحدث تدخل سياسي في مهام ضبط الأمن. وبدون هذا سيتعذر على المفوضية الأوروبية أن توصي ببدء مفاوضات بشأن اتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب.

أنشطة البعثة العسكرية للاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك

٩ - تضم البعثة العسكرية حاليا حوالي ٥٠٠ ٦ جندي من ٢٢ دولة عضوا في الاتحاد الأوروبي و ١١ بلدا أخرى[(١)]، موزعين في كافة أرجاء البوسنة والهرسك في ثلاثة أفرقة عمل

(١) البلدان المساهمة في بعثة الاتحاد الأوروبي العسكرية هي: إسبانيا، إستونيا، ألمانيا، أيرلندا، إيطاليا، البرتغال، بلجيكا، بولندا، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، سلوفاكيا، سلوفينيا، السويد، فرنسا، فنلندا، لاتفيا، لكسمبورغ، ليتوانيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، النمسا، هنغاريا، هولندا، اليونان، الأرجنتين، ألبانيا، بلغاريا، تركيا، رومانيا، سويسرا، شيلي، كندا، المغرب، النرويج، نيوزيلندا.

إقليمية متعددة الجنسيات وفي مقر بعثة الاتحاد الأوروبي العسكرية في البوسنة والهرسك. وقد أسهمت قبرص ومالطة أيضا في النفقات المشتركة للعملية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير واصلت البعثة تعزيز موقفها كقوة عسكرية جديرة بالثقة وقوية تؤدي عملياتها على نحو يتسق مع ولايتها.

١٠ - وتواصل أفرقة العمل التابعة للبعثة تنفيذ مجموعة من العمليات تشمل ما يلي: القيام بدوريات لإبراز وجود البعثة، وخاصة في المناطق الحساسة والنائية، والاضطلاع بأنشطة الاتصال والمراقبة، وجمع الأسلحة المتواجدة بصورة غير قانونية من المجتمعات المحلية والقيام بعمليات محددة لضمان الامتثال للاتفاق الإطاري العام للسلام في البوسنة والهرسك ومنع الأنشطة المناهضة لاتفاق دايتون.

١١ - وتشكل استراتيجية سليمة للإعلام أساس جميع الأنشطة. ونجحت هذه العمليات في تحقيق الآثار المرجوة لبث الطمأنينة والردع والمحافظة على بيئة مأمونة وآمنة. وفي نيسان/أبريل، مارس الاتحاد الأوروبي بنجاح قدرته على نشر قوة احتياطية في جميع المناطق المحيطة وقوة احتياطية تعبوية ميدانية في البوسنة والهرسك. وقدمت القوات الإضافية مساهمة مفيدة أيضا في أنشطة البعثة الجارية أثناء فترة النشر.

١٢ - وبذلت أيضا أنشطة اتصال روتينية للمساعدة ولدعم بناء القدرات في وكالات الشرطة المحلية وغيرها من الوكالات، من قبيل دائرة الحدود الحكومية وهيئة الضرائب غير المباشرة، وذلك حسب الاقتضاء وبالتنسيق مع الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي وبعثة الشرطة التابعة للاتحاد الأوروبي ووفد الاتحاد الأوروبي. وتواصل القدرة التابعة للبعثة التي تأخذ شكل وحدة متكاملة للشرطة مساعدة دائرة الحدود الحكومية في منع الأنشطة غير القانونية على طول الحدود والمساعدة في منع غير المصرح لهم من الأفراد والسلع من دخول البوسنة والهرسك، وبالتالي ردع أنشطة التهريب المحتملة. وتشير الدلائل إلى أن الوكالات والسلطات المحلية من قبيل الشرطة ودائرة الحدود الحكومية، تستفيد من دعم وتشجيع البعثة.

١٣ - واكتسب الجهد المشترك الذي يقوم به الاتحاد الأوروبي زخما لأنه أقام تعاونا بين خطوط العمليات العسكرية وعمليات الشرطة والعمليات الاقتصادية. وفي الأشهر الثلاثة الماضية، نفذت البعثة بعض العمليات الواسعة النطاق الرامية إلى مساعدة سلطات البوسنة والهرسك في القضاء على شبكات الجريمة المنظمة. وأسهمت هذه العمليات في أهداف خطة التنفيذ لبعثة مكتب الممثل السامي وبعثة الشرطة التابعة للاتحاد الأوروبي، وزادت الوعي العام من خلال وجودها الظاهر في جميع أنحاء البوسنة والهرسك. وتحقق الاكتشاف الرئيسي حتى الآن في ١١ نيسان/أبريل، عندما عثرت دائرة الحدود الحكومية بدعم من بعثة الاتحاد

الأوروبي العسكرية على نحو ٢٧ كيلوغراما من الهيروين الفائق الجودة عند نقطة لعبور الحدود بينما تمكنت الدائرة، في مكان آخر في اليوم ذاته، بدعم من وحدات أخرى تابعة للبعثة، من عرقلة عصابة للاتجار بالبشر عن القيام بعملها وألقت القبض على ثلاثة أشخاص.

١٤ - وأقيمت أيضا علاقات عمل وطيدة مع وكالات دولية ووطنية أوسع نطاقا. واستضاف قائد البعثة العسكرية التابعة للاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك مؤخرا اجتماعا رفيع المستوى تم فيه للمرة الأولى تجميع كبار الموظفين من جميع المنظمات المعنية بالجريمة والأمن في البوسنة والهرسك (هيئة الضرائب غير المباشرة، والوكالة الحكومية للتحقيق والحماية، ودائرة الحدود الحكومية، والشرطة المحلية) مع أفراد بعثة الاتحاد الأوروبي العسكرية وبعثة الشرطة التابعة للاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك ومكتب المساعدة الجمركية والضريبية التابع للاتحاد الأوروبي ومكتب الممثل السامي وذلك لمناقشة العمليات العسكرية الحالية والمقبلة ومن بينها تلك المنفذة لدعم مكافحة الجريمة المنظمة.

١٥ - ولا تزال هناك كميات ضخمة من الأسلحة والذخيرة المتداولة بصورة غير قانونية في البوسنة والهرسك على الرغم من انقضاء عشر سنوات تقريبا على جمعها. وتنفذ عمليات محددة بالتعاون مع السلطات المناسبة، إما لجمع الأسلحة والذخيرة المسلمة طواعية في إطار شروط العفو، أو القيام إذا لزم الأمر بجمع الأسلحة والذخيرة في عمليات اقتحامية بقدر أكبر. وفي الفترة من ١ شباط/فبراير إلى ٣٠ نيسان/أبريل، تم استرداد نحو ٢ ٠٠٠ قطعة سلاح من الأسلحة الصغيرة وما يزيد على ٣٠٠ ٠٠٠ طلقة ذخيرة وما يجاوز ٥ ٠٠٠ من القنابل اليدوية والألغام وما يزيد على ٧ ٠٠٠ كيلوغرام من المواد المتفجرة.

نظرة مستقبلية

١٦ - واصلت بعثة الاتحاد الأوروبي العسكرية في البوسنة والهرسك عملياتها بنجاح، إذ تواصل النهج الشامل الذي يضم الجميع، المعتمد منذ بدء البعثة. وستستمر العمليات المبذولة في إطار الأفرقة العاملة على النحو المبين بينما سيستمر في الوقت نفسه استخلاص معلومات ودروس قيمة من جميع عمليات وأنشطة البعثة. وأقيم تنسيق وتعاون راسخين مع المجتمع الدولي ككل. وستستمر الجهود المبذولة لدعم بناء القدرات المحلية بما في ذلك إشراك المنظمات والسلطات على الصعيد المحلي في تخطيط وتنفيذ عمليات تجرى خصيصا لدعم مكافحة الجريمة المنظمة.

١٧ - وستستمر بعثة الاتحاد الأوروبي العسكرية في البوسنة والهرسك، بالتعاون الوثيق مع بعثة الشرطة للاتحاد الأوروبي، في رصد التطورات على الجبهة السياسية، وخاصة تعزيز الجهود الرامية إلى إعادة التشكيل الهيكلي للشرطة وأي نتائج حالية مترتبة على الاحتفالين المقامين بمناسبة التحاق المجندين بالخدمة.